The Role Of Audit Committees In The Financial Performance Of Companies
An Empirical Study On Banks Listed On The Damascus Securities Exchange

Dr. Ahmad Iesa Assi *

(Received 16 / 1 / 2022. Accepted 24 / 3 / 2022)

□ ABSTRACT □

The aim of the research is to study the relationship between the role of audit committees and the financial performance of companies. Especially the banks operating in the Damascus Stock Exchange, and for that, the researcher collected data on the independent variable represented in the formation of the audit committee from the governance reports published on the website of the Syrian Securities and Markets Authority, as well as data on the dependent variable represented by financial performance, through financial statements and reports For banks listed on the Damascus Securities Exchange, and the Syrian Securities and Markets Authority. The 14 banks listed on the Damascus Securities Exchange and the Syrian Securities and Markets Authority during the period from 2009 to 2017, the data was studied through the Eviews10 program.

The study reached a set of results, the most important of which are:
There is a negative relationship between each of the independence variables, the number of audit committee meetings with the external auditor, and the rate of return on assets, and this relationship is not statistically significant. There is also a positive relationship between the variables of financial and accounting expertise in audit committees and the number of committee meetings annually with the rate of return on assets, but Not statistically significant.

Keywords: Audit Committee, Financial Performance**.**

* **Assistant Professor, Department Of Accountancy - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia, Syria. ahmad.assi@Tishreen.edu.sy**

دور لجان التدقيق في الأداء المالي للشركات
" دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

الدكتور أحمد عيسى عاصي*

(تاريخ الإيداع 16 / 1 / 2022. قُبِل للنشر في 24 / 3 / 2022)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى دراسة العلاقة التي تربط بين دور لجان التدقيق والأداء المالي للشركات. ولا سيما المصارف العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية، وفي سبيل ذلك فقد قام الباحث بجمع البيانات الخاصة بالمتغير المستقل المتمثل بتكوين لجنة التدقيق من تقارير الحوكمة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وكذلك البيانات الخاصة بالمتغير التابع المتمثل بالأداء المالي من خلال القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وعددها 14 مصرف وذلك خلال المدة من عام 2009 ولغاية 2017، وقد تمت دراسة البيانات من خلال برنامج Eviews10.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

توجد علاقة سلبية بين كل من متغيري الاستقلال وعدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي ومعدل العائد على الأصول وهذه العلاقة غير ذات دلالة إحصائية، كما توجد علاقة موجبة بين متغيري توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجان التدقيق وعدد اجتماعات اللجنة سنوياً مع معدل العائد على الأصول ولكنها غير ذات دلالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية: لجنة التدقيق، الأداء المالي.

* **مدرس، قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية، سورية.** ahmad.assi@Tishreen.edu.sy

مقدمة:

تعتبر لجان التدقيق من أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك لأهمية الدور المنوط بها داخل الشركة وخارجها، لذلك فقد تزايد الاهتمام العالمي بدور لجان التدقيق بصفتها آلية رقابية من آليات حوكمة الشركات تهدف إلى تعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية من جهة، وفاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي من جهة أخرى، إن تشكيل لجان التدقيق وقيامها بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية يساعد بشكل فاعل على تلافي أوجه القصور التي تعاني منها شركات الأعمال المختلفة، إضافة إلى دورها في ترشيد الحكم المهني للمدققين الخارجين وذلك من خلال دورها في تعزيز استقلاليته وقبول تكليف مدقق جديد أو الاستمرار مع المدقق السابق، يعتبر هذا الحكم من أهم وأخطر الأحكام المهنية التي تواجه عمل المدقق الخارجي، إذ يترتب على الخطأ في اصدار هذا الحكم احتمال تعرض المدقق الخارجي للمساءلة القانونية والدخول في قضايا ومنازعات نتيجة لقبوله عميل كان يجب رفضه، أو قد يترتب على اصدار هذا الحكم احتمال فقدان مكتب التدقيق للأرباح المتوقع الحصول عليها من القيام بالعمل المهني.

ومن ناحية أخرى يعتبر قرار المدقق الخارجي من الأمور الهامة جداً لمستخدمي القوائم المالية، فهذا القرار يضفي المصداقية على صحة القوائم المالية المنشورة من قبل الشركة، ويعتبر الأداء المالي الجيد للشركة من أولى النقاط التي يفكر بها المستثمرين، من هنا تعتبر لجان التدقيق وسيطاً بين عدة أطراف وهي: الإدارة من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى، وما ينعكس عن قرارها فيما يخص اختيار المدقق الخارجي يكون ذو أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات الأطراف ذات العلاقة ولا سيما المستثمرين.

مشكلة البحث:

أهمية البحث و أهدافه:

إن تذبذب وعدم استقرار مؤشر الربحية لدى أغلب المصارف الخاصة العاملة في بيئة الأعمال السورية جعل من هذا القطاع محل اهتمام الباحثين والأكاديميين ولا سيما في الأعوام التي تلت أزمة التضخم في سورية، حيث يعتبر الأداء المالي للمصارف من أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية للمستثمرين، مما دعا الباحثين في هذا المجال لدراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما أثر لجان التدقيق في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما تأثير استقلالية لجان التدقيق في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. ما تأثير توافر الخبرة المالية والمحاسبية للجان التدقيق في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
3. ما تأثير عدد اجتماعات لجان التدقيق سنوياً في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
4. ما تأثير عدد اجتماع لجان التدقيق مع المدقق الخارجي في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهداف البحث:

يتجسد هدف البحث الرئيس في الحصول على دليل تجريبي للعلاقة التي تربط بين لجنة التدقيق والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على الشكل التالي:

1. الحصول على دليل تجريبي للعلاقة التي تربط بين استقلال لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. الحصول على دليل تجريبي للعلاقة التي تربط بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3. الحصول على دليل تجريبي للعلاقة التي تربط بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4. الحصول على دليل تجريبي للعلاقة التي تربط بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

حدود البحث:

مجتمع البحث مكون من 14 مصرف مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، تم استبعاد مصرفين لعدم توافر بيانات كافية للتحليل تتوافق مع الفترة التي وقعت عليها الدراسة وهي من عام 2009 لعام 2017.

منهجية البحث:

لقد قام الباحث بجمع البيانات المطلوبة الخاصة بقياس المتغير التابع الأداء المالي للشركات من خلال التقارير والقوائم المالية لعينة الدراسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بقياس المتغير المستقل والمتمثل بلجنة التدقيق فقد تم الحصول عليها من تقارير الحوكمة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وبعدها قام الباحث بتحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة من خلال برنامج Eviews10 .

فروض البحث:

الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ولمعرفة طبيعة هذه العلاقة بين لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا بد من الحكم أولاً على الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي، والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

دراسة (برودي وعبد اللطيف، 2016):

بعنوان: أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة

هدفت الدراسة إلى اختبار الأثر بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق الفرنسي، وقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى كأداة لتحليل بيانات الدراسة المستخرجة من القوائم المالية للشركات خلال المدة بين عامي 2010 و2014، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المالي، وعلاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين هيكل مجلس الإدارة والأداء المالي، وعلاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين خبرة لجنة التدقيق ومؤشر توبين، بينما كانت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي علاقة سلبية غير ذات دلالة إحصائية، وعلاقة موجبة وغير ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المالي.

دراسة (Bansal,&sharma. 2016): بعنوان:

Audit Committee, Corporate Governance and Firm Performance: Empirical Evidence from India

لجنة التدقيق، حوكمة الشركات وأداء الشركات: دليل تجريبي من الهند

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير خصائص لجنة التدقيق المتمثلة بـ (استقلالية وعدد الاجتماعات) بالإضافة إلى المكونات الأخرى لحوكمة الشركة (الازدواجية ، تكوين مجلس الإدارة ، حجم المجلس) في تحسين أداء الشركة.

تم تطبيق نموذج الانحدار على 235 شركة عامة غير مالية مدرجة في السوق، خلال فترة عشر سنوات ممتدة من (2004 إلى 2013). وقد شملت متغيرات الأداء المالي للشركات: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وتم استخدام القيمة السوقية لأداء الشركة محسوبة وفق مؤشر Tobin's Q .

أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط قوي إيجابي كبير بين حجم مجلس الإدارة ودور الرئيس التنفيذي والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة مع أداء الشركة. ومن جانب أخر لم تظهر الدراسة عن وجود لتأثير استقلالية لجنة التدقيق وتكرار اجتماعاتها على الأداء المالي للشركات الهندية.

دراسة (Glover& Azembila, 2016) بعنوان:

The Effect of Audit Committees on the Performance of Firms Listed on the Ghana Stock Exchange

أثر لجنة التدقيق على الأداء للشركات المسجلة في سوق غانا للأوراق المالية

تناولت هذه الدراسة تأثير لجنة التدقيق على أداء الأسهم المتداولة في بورصة غانا للأوراق المالية، حيث كان الهدف الأساسي من الدراسة فحص الارتباط بين خصائص لجان التدقيق وأداء الشركات. تم جمع البيانات لـ 36 سهم متداول في بورصة غانا للسنة المالية 2015. وقد كانت المتغيرات المدروسة عدد الاجتماعات، الخبراء الماليين على أداء الأسهم المتداولة في بورصة غانا (GSE). لاختبار فرضية الدراسة استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد. كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق وأداء الشركات. فازدياد عدد الأعضاء المستقلين ذو تأثير إيجابي على أداء الشركات المالي.

دراسة (Abu Zraiq, 2018) بعنوان:

The Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance: Evidence from Jordan

أثر خصائص لجنة التدقيق على أداء الشركة، دليل من الأردن

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين لجنة التدقيق واداء الشركة، حيث استخدمت هذه الدراسة نموذج انحدار OLS لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث شملت عينة الدراسة 228 شركة من الشركات الصناعية والخدمية المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية، وقد حاولت هذه الدراسة سد فجوة التوقعات في الأدبيات من خلال الفحص الدقيق للعلاقة التي تربط بين لجنة التدقيق واداء الشركة في سوق ناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية غير ذي دلالة إحصائية بين حجم لجنة التدقيق والعائد على الأصول، بينما العلاقة بين حجم لجنة التدقيق وربحية السهم علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية.

دراسة (Alqatamin, 2018) بعنوان:

Audit Committee Effectiveness and Company Performance: Evidence from Jordan

فعالية لجنة التدقيق وأداء الشركة: دليل من الأردن

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير خصائص لجنة التدقيق على أداء الشركة. وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق ذلك على عينة بحث مكونة من 165 شركة غير مالية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014–2016. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن حجم لجنة التدقيق واستقلاليتها وتنوعها بين الجنسين لها علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع أداء الشركة، في حين أن الخبرة وعدد الاجتماعات لها علاقة ارتباط غير مهمة.

دراسة (Mohammed,2018) : بعنوان:

The impact of audit committee characteristics on firm performance evidence from Jordan

أثر خصائص لجنة التدقيق في اداء الشركة، دليل من الأردن

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر خصائص لجنة التدقيق في أداء الشركات المالية الأردنية، حيث قامت الدراسة باستخدام اختبارات Breusch-Pagan، مضاعف لاغرانج، واختبار Hausman للتحقق من افتراضات الاختبار الأنسب لمجموعة البيانات الخاصة بالدراسة، كما استخدمت الدراسة البيانات المقطعية panel data الخاصة بالدراسة ونموذج التأثير الثابت على عينة مكونة من أربع وسبعين شركة غير مالية مدرجة في البورصة الأردنية خلال الفترة من 2010 إلى 2016 للتحقق من العلاقة بين المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة بأن الخصائص المفيدة للجنة التدقيق يمكن أن تعزز أداء الشركات.

دراسة (Mohammed, *et al* .2019) بعنوان:

The effect of audit committee characteristics and firm financial performance: an empirical study on listed companies in Iraq Stock Exchange

أثر خصائص لجنة التدقيق والأداء المالي للشركة: دراسة تجريبية على الشركات المسجلة في سوق العراق

تناولت هذه الدراسة أثر خصائص لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة العراقية، حيث قاست هذه الدراسة أثر متغيرات وجود ومعرفة واستقلال لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركات متمثلا بالعائد على الأصول، مستخدمة البيانات الثانوية لقوائم الشركات المسجلة في السوق العراقية وعددها 69 شركة من عام 2012 حتى عام 2015، توصلت الدراسة إلى أنه هناك ارتباط إيجابي كبير بين وجود لجنة التدقيق واستقلالية اللجنة والأداء المالي للشركة، بينما يوجد ارتباط سلبي بين أداء الشركة المالي ومعرفة لجنة التدقيق.

دراسة (Omar, *et al*. 2020): بعنوان:

Board, audit committee, ownership and financial performance – emerging trends form thailand

مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، هيكل الملكية، والأداء المالي – الإتجاهات الناشئة من تايلاند

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثيرات مجلس إدارة الشركة، وخصائص لجنة التدقيق وهياكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق تايلاند المالي. استخدمت الدراسة طريقة عامة لتقدير المعلمات في النماذج الإحصائية، والمربعات الصغرى العادية والتأثيرات الثابتة لاختبار الثبات على عينة مكونة من 452 شركة مدرجة في بورصة تايلاند للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000، و2016. توصلت الدراسة إلى نتائج على عكس التوقعات المتعلقة بسوق ناشئة ونتائج الأبحاث السابقة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة بأن هياكل الملكية، وبشكل خاص تركز الملكية وملكية الأسرة ليس لها تأثير كبير على أداء الشركات القائمة، بينما الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي على الأداء. كما أن لهيكلية مجلس الإدارة ولا سيما استقلالية وحجم ولقاءات مجلس الإدارة واجتماع لجنة التدقيق، قوة تفسيرية كبيرة في أداء الشركات القائمة.

الجانب النظري

نشأة لجان التدقيق:

تلعب المصارف دوراً هاماً في عملية التطوير الاقتصادي لأي بلد، حيث إنها تمتلك على مدخرات وثروات العديد من المستثمرين، كما يتجلى دورها من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية مهمة ومتعددة، لذلك أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء إدارات تلك البنوك وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة التي تناسب طبيعة مسؤولياتها، ومن هنا تبرز أهمية دور لجان التدقيق كجهة رقابية وإشرافية هدفها التأكد من أن جميع ضوابط وآليات التدقيق الداخلي والخارجي تتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية والاستقلالية، من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنشرها تلك البنوك (علي وشحاته، 2003).

ولعل حالات التلاعب والغش في التقارير المالية كانت من أهم الأسباب التي دفعت بالشركات والبنوك إلى تشكيل لجان التدقيق وخاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى الشركات.

تعتبر لجان التدقيق من المفاهيم التي حظيت باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، وقد أوصت العديد من المنظمات المهنية في هذا المجال بضرورة العمل على إنشاء لجان تدقيق في الشركات، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة العاملة بها. فقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان التدقيق لغرض زيادة المصداقية والموثوقية بالقوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بها بكفاءة وفعالية، وحماية استقلال المدقق الخارجي، بالإضافة إلى تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق(أبو الهيجاء والحايك، 2012).

مفهوم لجان التدقيق وأهميتها:

تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بلجنة التدقيق وذلك حسب وجهات نظر المنظمات المهنية والباحثين في هذا المجال فقد عرفها(Arens, et. al, 2010) بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسئولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين التنفيذيين.

أما (سليمان، 2009): فقد عرفها بأنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة وعضويتها قاصرة على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

فيما عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (دحدوح ومراد، 2015): بأنها لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر.

وعرّفت بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة (الذنيبات، 2006).

من خلال التعاريف السابقة يتبين مدى أهمية لجان التدقيق، والتي يمكن أن تستفيد منها جميع الأطراف، داخلية مثل مجلس إدارة الشركة Hوخارجية مثل المراجع الخارجي والأطراف المستفيدة مثل المساهمين وأصحاب المصالح.

العوامل الأساسية لفعالية لجان التدقيق:

أجمعت العديد من المنظمات والهيئات العلمية والمهنية في العديد من بلدان العالم على ضرورة تحديد القواعد الناظمة لتشكيل لجان التدقيق والمقومات الواجب توافرها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم فعالية لجان التدقيق ومنفعتها لكي تسهم إيجابياً في تحسين الدور الإشرافي والرقابي في الشركات ويمكن بلورة ذلك من خلال مجموعة من العوامل:

أ- استقلال أعضاء لجان التدقيق:

يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح والقواعد الخاصة بعمل لجنة التدقيق، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث يتوجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة، على المستوى المحلي فقد دعم القرار رقم 31 لعام 2008 مفهوم استقلالية أعضاء لجنة التدقيق حيث ورد في مادته رقم 12 الفقرة أ عند تشكيل لجان التدقيق: يجب أن تتشكل لجان التدقيق في الشركات من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وأن يكونوا جميعاً أعضاء مستقلين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تطرا على تشكيل اللجنة وأسباب ذلك (القرار 31، 2008).

ب- المؤهلات والخبرة لدى أعضاء اللجنة:

إن تعقد الأدوات المالية الحديثة، وتعقد هياكل رأس مال الشركات والتطور في الصناعات أوجب أهمية تمتع أعضاء لجان التدقيق بالخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة أو المجال التي تعمل فيه (دحدوح، 2008).

كما أظهرت دراسة (Lee & Stone,1997) أن وجود الخبرة لدى أعضاء لجنة التدقيق في مجال المحاسبة والتدقيق له تأثير مباشر في جودة نظام الرقابة الداخلية، وعملية إعداد التقارير المالية وفي جودة وسلامة الإفصاح عن المعلومات في التقارير بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الثقة لدى المستفيدين من هذه التقارير.

ت- واجبات ومهام لجنة التدقيق:

حدد القرار رقم 31 لعام 2008 هذه المهام فقد ذكرت الفقرة ب من المادة رقم 12 جميع الصلاحيات التي تتمتع بها هذه اللجنة وهي (القرار 31، 2008):

1- طلب الحصول على أي معلومات من موظفي الشركة، وعلى هؤلاء التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

2- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية، من أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

3- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا أرادت اللجنة الحصول على المزيد من الإيضاحات.

4- طلب حضور مفتشي الحسابات اجتماعات اللجنة إذا ما رأت اللجنة ضرورة مناقشتهم بأية أمور تتعلق بعملهم في الشركة ولها أن تستوضح منهم أو تطلب رأيهم عن ذلك خطياً.

5- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مفتش الحسابات ليتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للمساهمين.

6- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

ومن ناحية أخرى فقد حددت الفقرة جـ من المادة 12 من القانون رقم 31 لعام 2008 المهام التي يتوجب أن تقوم بها هذه اللجنة وهي (القرار 31، 2008):

1- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مفتش الحسابات والتأكد من استيفاءه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أي أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

2- بحث كل ما يتعلق بعمل مفتش الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

3- مراجعة مراسلات الشركة مع مفتشي الحسابات وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

4- متابعة مدى تقيد الشركة بأنظمة وتعليمات الهيئة وبقانون سوق الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

5- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات مفتش الحسابات.

6- دراسة خطة عمل مفتش الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر له جميع التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

7- دراسة وتقييم التدقيق الداخلي والإطلاع على تقييم مفتش الحسابات لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير المدقق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق المذكور.

8- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

9- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

10- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

ث- عدد أعضاء اللجنة:

لا يوجد معيار أو قاعدة ثابتة تحدد عدد أعضاء لجان التدقيق، ولكن ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، مع الأخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية. وقد لوحظ من خلال الدراسات أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة أعضاء، وذلك لضمان استقلالية اللجنة والقيام بمهامها بالشكل الأمثل (السقا، 2002).

ج- عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة المالية:

يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعالية عمل لجنة التدقيق، حيث يرتبط عدد مرات الاجتماع بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة، وهذا العدد يختلف من لجنة إلى أخرى ومن شركة إلى شركة، فقد أوصى تقرير Smith Report في بريطانيا بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام (Smith Report, 2003)، وفي الأردن أوصت التعليمات الصادرة عن الأوراق المالية الأردنية في تعليمات الافصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لعام 1998 أن يكون عدد اجتماعات لجنة التدقيق في الشركات المساهمة أربعة اجتماعات في العام على الأقل(الصوص وشاهين، 2012). وفي هذا السياق فقد حددت قواعد حوكمة الشركات الصادرة بموجب القرار رقم 31 لعام 2008 في سورية عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق بـ (4) اجتماعات على الأقل وفقاً للمادة /12/ إضافة إلى تدوين محاضر الجلسات بشكل أصولي (القرار 31، 2008).

مفهوم الأداء المالي :

يعتبر الأداء المالي للشركة من أهم المقاييس المالية والاحصائية المستخدمة من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح لغرض تشغيل أموالهم في شركة ما، ونظراً لأهميته وكثرة الباحثين في هذا المجال فقد ورد تعاريف متعددة للأداء المالي للشركة، فبعض الباحثين عرفه بأنه هدف الشركات الأساسي (Hunt and Morgan، 1995)، وبعضهم الآخر فقد عرفه على انه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف (جمعة، 2000). أما ميلتون فريدمان فيرى أن الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن (هندي، 2000).

وقد ذهب آخرون Miller and Dess إلى تعريفه: على أنه الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة (سليماني، 2013).

مؤشرات الأداء المالي:

استُخدمت الدراسات السابقة عدة مقاييس لقياس الأداء المالي للشركات، مثل (ربحية السهم، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والقيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية، والقيمة الاقتصادية المضافة) وغيرها من المقاييس ولكن من أشهر مقاييس الأداء المالي ما يلي:

1. العائد على الأصول (المقياس المحاسبي)

تعتمد المقاييس المحاسبية على البيانات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية للشركات. يعد مقياس العائد على الأصول من المقاييس المهمة التي استخدمت في العديد من الدراسات السابقة هذا المقياس، والذي يعكس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف مصادر التمويل. ويقاس من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي أصول الشركة.

2. Tobin's Q (المقياس السوقي)

قدمه توبين أول مرة في العام (1967) واستخدمه العديد من الباحثين، ويستخدم مقياس Tobin's Q في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ويعبر عن القوة المالية للشركة ويستخدم بوصفه بديلاً لقياس أداء الشركة.

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المقياس المحاسبي (العائد على الأصول).

لجنة التدقيق والأداء المالي:

تعتبر لجنة التدقيق بالإضافة إلى أنها آلية الزامية للرقابة الداخلية في جميع الشركات المدرجة لضمان التنفيذ الفعّال لحوكمة الشركات الجيدة، أيضاً آلية مهمة نظراً لدورها في حماية مصالح المساهمين من خلال الرقابة على سلوك الإدارة وتقييم مصداقية التقارير المالية وضمان تقديم الشركات لمعلومات ملائمة وذات مصداقية يمكن للمستثمرين استخدامها لتقييم أداء الشركات المالي (Sarkar et al. 2012).

1-حجم لجنة التدقيق:

بينت أغلب المنظمات المهنية أن تشكل لجان التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل وتسمية أحدهم رئيس اللجنة يعتبر شرطاً أساسياً لتكوين هذه اللجنة، وقد أجريت دراسات علمية كثيرة لتفسير العلاقة بين هذا المكون الخاص بتشكيل

اللجنة والأداء المالي للشركات، وقد اتفقت بعض الدراسات السابقة بالنتائج التي توصلت إليها مثل دراسة (Abu Zraiq, 2018. Alqatamin, 2018) بوجود علاقة مهمة بين حجم لجنة التدقيق والأداء المالي للشركات.

2-استقلال أعضاء اللجنة:

أغلب القرارات والقواعد الخاصة بتشكيل لجان التدقيق أكدت على ضرورة أن تكون لجنة التدقيق مكونة من أعضاء غير تنفيذيين، إذ إن هذا الأمر يزيد من فعالية لجنة التدقيق، فضلاً عن كونهم مستقلين، وفي هذا السياق تباينت النتائج التي توصل إليها الباحثون في هذا المجال فبعضهم مثل برودي وعبد اللطيف، (2016). Alqatamin, (2018) أكدوا وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق والاداء المالي للشركات، ومن ناحية أخرى وجدت دراسة Bansal, & sharma ، (2016) بأنه لا توجد أية علاقة تربط بين استقلال أعضاء لجنة التدقيق والأداء المالي.

3-توافر الخبرة المالية والمحاسبية:

يعتبر شرط توافر الخبرة المالية والمحاسبية من الشروط المهمة لتشكيل لجنة التدقيق، وكما هو الحال بالنسبة لبقية البنود الخاصة بتشكيل لجان التدقيق، أيضاً قد تباينت النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا المجال فدراسة (برودي وعبد اللطيف، 2016) أكدت على وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق والأداء المالي للشركات، في حين توصلت دراسات أخرى (Alqatamin, 2018) إلى أن العلاقة التي تربط بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق والأداء المالي للشركات علاقة غير مهمة.

4-عدد اجتماعات اللجنة:

تعتبر اجتماعات لجان التدقيق من الأمور الهامة بالنسبة لقيام اللجنة بعملها بفاعلية، وقد ورد في القرار رقم 31 لعام 2008 ضرورة اجتماع هذه اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل، وفي هذا السياق توصلت بعض الدراسات (Alqatamin, 2018) إلى أن العلاقة التي تربط بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق والأداء المالي للشركات غير مهمة.

بناءً على سبق نجد أن العلاقة بين لجنة التدقيق والأداء المالي للشركات علاقة مهمة ولكنها غير ثابتة، فهي تختلف من بلد إلى آخر ومن باحث إلى آخر وذلك بسبب اختلاف البيئات المدروسة، فلم نجد اتفاق واضح حول هذه العلاقة، إذ جاءت النتائج متناقضة وغير متفقة مما يلزم المزيد من الدراسة في محاولة للتوصل لرأي واضح يبين اتجاه هذه العلاقة.

الدراسة الإحصائية

مجتمع وعينة البحث:

يتضمن مجتمع البحث جميع المصارف العاملة في بيئة الأعمال السورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة بين عامي 2009 و2017 وعدها 14 مصرف، تم استبعاد مصرفين وهما بنك البركة ش.م.م وبنك قطر الوطني لعدم توفر البيانات الخاصة بالدراسة عن الفترة المدروسة.

نموذج البحث وقياس المتغيرات:

تم ترميز وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على الأصول (ROA) ويقاس بقسمة صافي الربح/ إجمالي الموجودات

أما المتغيرات المستقلة :

استقلال لجنة التدقيق (IND) ويقاس بعدد الأعضاء المستقلين في اللجنة

الخبرة المالية والمحاسبية (FAE) وتقاس بعدد الأعضاء الذين يتمتعون بالخبرة المالية والمحاسبية في اللجنة

عدد اجتماعات اللجنة (NM) وتقاس بعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً

عدد اجتماعات اللجنة (NMA) وتقاس بعدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مفتش الحسابات سنوياً

نموذج البحث:

$$ROAit = \beta 0 + \beta 1\ IND + \beta 1\ FAE + \beta 1\ NM + \beta 1\ NMA + \varepsilon it$$

اختبارات استقرارية المتغيرات:

يتم التحقق من سكون السلاسل الزمنية أو عدمه من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، والذي يُعَد اختباراً أساسياً لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية، وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج أكثر دقة وتجنب ظاهرة الانحدار الزائف وأن تكون نتائج الانحدار غير حقيقية ولا يمكن الاعتماد عليها.

يُعَد **اختبار السكون وعلاقات التكامل المشترك** على (Panel Data) أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي، إذ تعطي اختبارات الجذور الأُحادية والتكامل المشترك لهذا النوع من البيانات نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية، ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، فهي تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني (Im. Et,al. 2003).

طُبق اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة وجاءت النتائج كما يلي:

العائد على الاصول (ROA):

الجدول رقم (1) اختبار سكون (استقرارية) متغير معدل العائد على الاصول (ROA)

Panel unit root test: Summary
Series: ROA
Date: 01/13/22 Time: 07:08
Sample: 2009 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	**Prob.****	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.06205	**0.0000**	12	84
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.80275	0.0001	12	84
ADF - Fisher Chi-square	62.3006	0.0000	12	84
PP - Fisher Chi-square	26.3715	0.3346	12	96

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

يبين الجدول 1 أن الاختبارات الخاصة بسكون السلاسل لتغير المتغير التابع المتمثل بالعائد على الأصول، كانت فيها قيمة P–value أقل من 0.05، وبالتالي فإن متغير معدل العائد على الأصول ساكن عند المستوى.

لجان التدقيق:

الجدول رقم (2) اختبار سكون (استقرارية) متغير مقومات لجان التدقيق

Group unit root test: Summary				
Series: IND, FAE, NM, NMA				
Date: 12/30/21 Time: 17:58				
Sample: 2009 2017				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
			Cross-	
Method	Statistic	**Prob**.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.92267	**0.0000**	1	107
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.22905	0.0000	1	107
ADF - Fisher Chi-square	20.8652	0.0000	1	107
PP - Fisher Chi-square	17.6782	0.0001	1	107
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

يبين الجدول رقم 2 أن الاختبارات الخاصة بسكون السلاسل لتغير مقومات لجنة التدقيق كانت فيها قيمة P- value أقل من 0.05، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية للمتغير المستقل ساكنة عند المستوى.

الإحصائيات الوصفية

جدول رقم (3): الإحصائيات الوصفية الخاصة بعينة البحث

	ROA	IND	FAE	NM	NMA
Mean	0.016922	2.453704	1.500000	3.981481	1.333333
Median	0.007500	2.000000	1.000000	4.000000	1.000000
Maximum	0.158690	5.000000	5.000000	6.000000	4.000000
Minimum	-0.082630	0.000000	0.000000	2.000000	0.000000
Std. Dev.	0.041285	0.890073	0.932287	0.431937	0.937286
Skewness	1.105405	0.340002	1.425255	-1.501883	2.166575
Kurtosis	5.332074	4.139038	4.841831	18.15829	6.510638
Jarque-Bera	46.46812	7.919156	51.82988	1074.584	139.9535
Probability	0.000000	0.019071	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	1.827588	265.0000	162.0000	430.0000	144.0000

Sum Sq. Dev.	0.182373	84.76852	93.00000	19.96296	94.00000
Observations	108	108	108	108	108

يظهر الجدول رقم (3) أن الإحصائيات الوصفية الخاصة بعينة البحث، حيث بلغ متوسط نسبة العائد على الأصول لعينة البحث خلال فترة الدراسة تقريباً 1.7 % وأصغر قيمة لهذه النسبة كانت سالبة بمعدل (−8.3%)، بينما كانت اعلى قيمة حوالي 15.9 %، وفيما يتعلق باستقلال لجنة التدقيق فقد بلغ أكبر عدد للمدققين المستقلين في اللجنة 5 أعضاء وأقل عدد كان صفر، توافر الخبرة المالية والمحاسبية في اللجنة كان محققاً في أغلب الشركات حيث وصل هذا العدد إلى 5 أعضاء يتمتعون بالخبرة المالية والمحاسبية في بعض اللجان، ولكن في بعض اللجان وفي سنوات معينة لم يتحقق هذا الشرط حيث لم تحتوي لجان التدقيق الخاصة بهذه الشركات على أي عضو يتمتع بالخبرة المالية والمحاسبية. وفيما يتعلق بعدد اجتماعات اللجنة أقر القانون 4 اجتماعات بالحد الأدنى سنوياً، ولكن لم تتمكن كافة اللجان من تحقيق هذا الشرط فقد تراوح عدد الاجتماعات بين اجتماعين وستة اجتماعات، وفيما يتعلق باجتماع اللجنة مع مفتش الحسابات فقد تراوح عدد الاجتماعات سنوياً بين 0 و4 اجتماعات سنوياً.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الرئيسة:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 10

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 12/30/21 Time: 18:16
Sample: 2009 2017
Included observations: 108

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.021375	0.040157	0.532284	0.5957
IND	-0.003209	0.004867	-0.659440	0.5111
FAE	0.007895	0.004664	1.692736	0.0935
NM	-0.000606	0.009314	-0.065119	0.9482
NMA	-0.004505	0.004369	-1.030989	0.3050

R-squared	0.042908	Mean dependent var	0.016922
Adjusted R-squared	0.005740	S.D. dependent var	0.041285
S.E. of regression	0.041166	Akaike info criterion	-3.497219
Sum squared resid	0.174548	Schwarz criterion	-3.373046
Log likelihood	193.8498	Hannan-Quinn criter.	-3.446871

F-statistic	1.154428	Durbin-Watson stat	1.671472
Prob(F-statistic)	0.335413		

بالنظر إلى الجدول رقم (4) نجد ان قيم P-value أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات لجان التدقيق ومعدل العائد على الأصول.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الأولى:

$$ROAit = \beta 0 + \beta 1\ IND + \varepsilon it$$

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 12/30/21 Time: 18:22
Sample: 2009 2017
Included observations: 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.051646	0.053649	0.962658	0.3678
IND	-0.016866	0.026460	-0.637437	**0.5441**

R-squared	0.054862	Mean dependent var	0.019787
Adjusted R-squared	-0.080158	S.D. dependent var	0.056292
S.E. of regression	0.058504	Akaike info criterion	-2.646304
Sum squared resid	0.023959	Schwarz criterion	-2.602476
Log likelihood	13.90837	Hannan-Quinn criter.	-2.740884
F-statistic	0.406326	Durbin-Watson stat	1.647970
Prob(F-statistic)	0.544118		

بالنظر إلى الجدول رقم (5) نجد ان قيمة P−value أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير استقلال لجان التدقيق ومعدل العائد على الأصول، وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها سالبة وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغيرين سلبية، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Bansal,&sharma. 2016)، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير حوالي 5% فقط من تغيرات المتغير التابع.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الثانية:

$$ROAit = \beta 0 + \beta 1\ FAE + \varepsilon it$$

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية الجدول رقم (6)

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 12/31/21 Time: 08:37
Sample: 2009 2017
Included observations: 108

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005401	0.007472	0.722870	0.4714
FAE	0.007681	0.004236	1.813225	**0.0726**

R-squared	0.030084	Mean dependent var	0.016922
Adjusted R-squared	0.020934	S.D. dependent var	0.041285
S.E. of regression	0.040850	Akaike info criterion	-3.539463
Sum squared resid	0.176887	Schwarz criterion	-3.489794
Log likelihood	193.1310	Hannan-Quinn criter.	-3.519324
F-statistic	3.287783	Durbin-Watson stat	1.652008
Prob(F-statistic)	0.072627		

بالنظر إلى الجدول رقم (6) نجد ان قيمة P-value أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجان التدقيق ومعدل العائد على الأصول، وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها موجبة وعلى الرغم من أن العلاقة بين المتغيرين موجبة إلا أنها ليست دالة إحصائياً ، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Alqatamin, 2018)، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير لا تتجاوز 3% من تغيرات المتغير التابع.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات في لجنة التدقيق سنوياً والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الثالثة:

$$ROAit = \beta 0 + \beta 1\ NM + \varepsilon it$$

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة الجدول رقم (7)

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 12/31/21 Time: 08:38
Sample: 2009 2017
Included observations: 108

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.015964	0.037177	0.429402	0.6685
NM	0.000241	0.009284	0.025924	**0.9794**

R-squared	0.000006	Mean dependent var	0.016922
Adjusted R-squared	-0.009428	S.D. dependent var	0.041285
S.E. of regression	0.041479	Akaike info criterion	-3.508924
Sum squared resid	0.182372	Schwarz criterion	-3.459255
Log likelihood	191.4819	Hannan-Quinn criter.	-3.488785
F-statistic	0.000672	Durbin-Watson stat	1.574801
Prob(F-statistic)	0.979367		

بالنظر إلى الجدول رقم (7) نجد ان قيمة P-value أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً ومعدل العائد على الأصول، وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها موجبة وعلى الرغم من أن العلاقة بين المتغيرين موجبة إلا أنها ليست دالة إحصائياً ، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Alqatamin, 2018)، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير تكاد لا تذكر في تغيرات المتغير التابع.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات في لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي والأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الرابعة: $$ROAit = \beta 0 + \beta 1\ NMA + \varepsilon it$$

الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 12/31/21 Time: 08:39
Sample: 2009 2017

Included observations: 108

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.024381	0.006906	3.530603	0.0006
NMA	-0.005594	0.004244	-1.318273	**0.1903**

R-squared	0.016130	Mean dependent var	0.016922
Adjusted R-squared	0.006849	S.D. dependent var	0.041285
S.E. of regression	0.041143	Akaike info criterion	-3.525180
Sum squared resid	0.179431	Schwarz criterion	-3.475511
Log likelihood	192.3597	Hannan-Quinn criter.	-3.505041
F-statistic	1.737844	Durbin-Watson stat	1.608919
Prob(F-statistic)	0.190254		

بالنظر إلى الجدول رقم (8) نجد ان قيمة P–value أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً ومعدل العائد على الأصول، وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها سالبة وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغيرين سالبة، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير لا تتجاوز 1.6% من تغيرات المتغير التابع.

النتائج و المناقشة:

1- توجد علاقة سالبة بين متغير استقلال لجان التدقيق ومعدل العائد على الأصول وغير ذات دلالة إحصائية.

2- توجد علاقة موجبة بين متغير توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجان التدقيق ومعدل العائد على الأصول ولكنها غير ذات دلالة إحصائية.

3- توجد علاقة موجبة بين متغير عدد اجتماعات في لجان التدقيق سنوياً ومعدل العائد على الأصول، ولكنها غير ذات دلالة إحصائية.

4- يوجد علاقة سلبية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً مع المدقق الخارجي ومعدل العائد على الأصول، وغير ذات دلالة إحصائية.

الاستنتاجات و التوصيات:

1- تفعيل دور لجان التدقيق بالمصارف بالشكل الأمثل الذي يضمن عملها بموضوعية وحيادية.

2- إجراء أبحاث في هذا المجال لما له من أهمية، وذلك بإضافة متغيرات ضابطة.

3- إجراء أبحاث في هذا المجال وذلك باختبار متغيرات مستقلة أخرى.

References:

Arabic References:

1) Abu Al-Haijaa, Muhammad Fawzi, Al-Hayek, Ahmed Faisal Khaled, (2012), Characteristics of the audit committees and their impact on the period of issuing the auditor's report: An applied study on Jordanian public shareholding companies, Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies, Volume 20, Issue 2, p. 439-463.
2) Al-Thneibat, Ali, (2006) "Auditing accounts in light of international auditing standards and local laws and regulations: theory and application", third edition, Amman: Wael Publishing and Distribution House, 456.
3) Al-Saqa Al-Sayyid Ahmed, Abu Al-Khair Mudassir Taha, (2002), a proposed framework for measuring and developing the effectiveness of audit committees. In Saudi Joint Stock Companies, Contemporary Problems in Auditing, Tantar, p. 197.
4) Al-Sous, Iyad Saeed Mahmoud, Shaheen, Ali Abdullah. (2012) The effectiveness of the role of audit committees in supporting internal and external audit mechanisms (an applied study on banks operating in Palestine), an unpublished master's thesis.
5) Brody, chopped. Abdel Latif, Mustafa (2016). The impact of the characteristics of the board of directors and the audit committee on the financial performance of the company, Al-Wahat Journal for Research and Studies, Volume 9, Issue 2, 690-721.
6) Juma, Saeed Farhat. (2000). Financial performance of business organizations. Riyadh: Dar Al-Marikh, p. 38.
7) Dahdouh, Hussein Ahmed, Murad, Darwish Faisal, (2015). The extent of the audit committees' contribution to strengthening Sharia supervision in Syrian Islamic banks, a field study, Tishreen University Journal of Research and Scientific Studies, Volume 37, Issue 1, pp. 69-93.
8) Dahdouh, Hussein Ahmed (2008), "The role of the audit committee in improving the adequacy of internal control systems, and their effectiveness in companies", Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Vol. 24. First issue, p. 260.
9) Suleiman, Muhammad Mustafa, (2009), The role of corporate governance in addressing financial and administrative corruption, a comparative study, University House, Alexandria, Egypt, p. 160.
10) Soleimani, Rashida (2013). The role of governance mechanisms in improving the financial performance of insurance companies, a case study of the CRMA Insurance Company. Master's Thesis, University of Mohamed Khider - Biskra, Algeria.

11) Ali, Abdel Wahab and Shehata Shehata (2003), "Advanced Studies in Auditing and Information Technology", Alexandria: University House, p. 313.
12) Hindi, Munir Ibrahim. (2000) Securities and Finance. Alexandria: Manshat al-Maaref, pp. 26-27.
(13Resolution No. /31/ of 2008, which includes the rules of corporate governance for Syrian joint stock companies.

Foreign References:

1) Abu Alheja, M,F. Alhaek, A, kh. *Characteristics of audit committees and their impact on the period of issuing the auditor's report: An applied study on new Jordanian companies.* Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies.(2012). VOL.20, N. 2, 439-463.
2) Abo Zraik, M,A. Fadzil F,H. *The Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance: Evidence from Jordan*. Scholar Journal of Applied Sciences and Research. VOL.1, N. 5, 2018, 39-42.
3) Ali. A, Shatih. SH, Advanced Studies in Auditing and Information Technology, Alexandria University Dar, (2003), p. 313
4) Alktamin, Rateb *Mohammad. Audit Committee Effectiveness and Company Performance: Evidence from Jordan*. Accounting and Finance Research. VOL.7, N. 2, 2018, 48-60.
5) Alska, A,. Abu Alkher.M.T, A proposed framework for measuring and developing the effectiveness of audit committees. In Saudi joint stock companies, contemporary problems in auditing, Tantar 2002, p. 197
6) Alsos. I. M, Shahin. A.A, How effective is the role of audit committees in supporting internal and external audit mechanisms. (Applied study on banks operating in Palestine) A magister message that is not published (2012).
7) Alznibat, A. Auditing accounts in light of international auditing standards and local laws and regulations theory and application, third edition, Oman: Dar Wael for publishing and distribution, 456.
8) Bansal, N., & Sharma, A. K. *Audit Committee, Corporate Governance and Firm Performance: Empirical Evidence from India*, 2016. International Journal of Economics and Finance. VOL.8, N. 3, 2016, 103-116.
9) Brodi. M, Abdallatif. M, *The impact of the characteristics of the Board of Directors and the Audit Committee on the financial performance of the company*. Al-Wahat Journal for Research and Studies, VOL.9, N. 2,2016, 690-721.
10) Dahduh. H.A, Morad. D. F, *The extent to which the audit committees contribute to strengthening Sharia supervision in Syrian Islamic banks. Empirical Study,* Tishreen University Journal of Research and Scientific Studies, VOL.37, N. 1, 2015, 69-93
11) Dahduh. H.A, *The role of the audit committee in improving the adequacy of internal control systems and its effectiveness in companies*, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, VOL.24, N. 1, 2008, 260
12) Glover,A,I. and AZEMBILA, A.B. *The Effect of Audit Committees on the Performance of Firms Listed on the Ghana Stock Exchange*. Journal of Business and Management. VOL.18, N. 11, 2016, 55-62.
13) Hndi . M.A, Securities and Finance, Alexandria, Knowledge Facility, (2000), pp 26-27.

14) Hunt, S.D. & Morgan, R. (1995). The Comparative Advantage Theory of Competition", Journal of Marketing, 59 (2): 1-15.
15) Im, K.; Pesaran, M. and Shin, Y. (2003). *Testing for unit roots in heterogeneous panels*. Journal of Econometrics. VOL.115, N. 1, 2003, 53-74.
16) Jomaa. A.F, Financial performance of business organizations. Alriad, Dar Almarikh, p. 38.
17) Lee . T . and Stone , M: *Economic a agency and Audit Committee: Responsibilities and membership composition*. International Journal of Auditing. . VOL.1, N. 2, 1997, 97-116.
18) Mohammed, Ahmed. *The impact of audit committee characteristics on firm performance evidence from Jordan*, Academy of Accounting and Financial Studies Journal. VOL.22, N. 5, 2018, 1-7.
19) Mohammed, B. Flayyih, H. Mohammed, Y, Abbood, H, 2019. *The effect of audit committee characteristics and firm financial performance: an empirical study on listed companies in Iraq Stock Exchange*. Journal of Engineering and Applied sciences. VOL.14, N. 14, 2019, 4919-4926.
20) Omar, A. Wonlop, B. Lan,S. 2020. *Board, audit committee, ownership and financial performance – emerging trends from Thailand*, Pacific Accounting Review. VOL.32, N. 1, 2018, 54-81.
21) Sarkar, J.; Sarkar, S. (2012). A corporate governance index for large listed companies in India. Indira Gandhi Institute of Development Research. Available: http://www.igidr.ac.in/pdf/publication/WP-2012-009.pdf
22) Smith Report: Audit Committee, Combined code Guidance. Financial Reporting Counsel , January , 2003.
23) Suliman. M.M, The role of corporate governance in addressing financial and administrative corruption Comparative study, University house, Alexandria, Egypt, (2009), pg. 160.
24) Sulimani. R, The role of governance mechanisms in improving the financial performance of insurance companies, CRMA Insurance Case Study, A magister message that is not published, Muhammad Khider University, Biskra, Algeria.(2013).